وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة في قراءة تحليلية لوثيقة العهد الجديد

أحمد الهيفي: النطق السامي في افتتاح دور الانعقاد تضمن مبادرات غير مسبوقة

الخطاب السامي حدد مسؤوليات المواطن وسلطات الدولة في المرحلة القادمة

الجميع مطالب باحترام الدستور وقوانين الدولة واختصاصات الأمير الدستورية

توجيه المواطنين إلى متابعة أعضاء مجلس الأمة بهدف تفعيل المشاركة الشعبية

أحمد براك الهيفي

قال وكيل وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة بالتكليف الدكتور أحمد براك الهيفي أن النطق السامي الذي ألقاه سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ مشعل الأحمد في افتتاح دور الانعقاد العادي الأول من الفصل التشريعي الـ17 لمجلس الأمة بتاريخ 18 أكتوبر الجاري تضمن ثلاث مبادرات غير مسبوقة.

وذكر الدكتور الهيفي بحسب دراسة صادرة عن الوزارة أمس الاثنين ان المبادرة الأولى هي توجيه المواطنين إلى مراقبة ومتابعة أعضاء مجلس الأمة بهدف تفعيل المشاركة الشعبية في عملية صنع القرار ومراقبة الأداء البرلماني والحكومي.

وأوضح أن المبادرة الثانية هي توجيه الحكومة إلى تبني نظام المراجع الخفي والمبلغ السري لمراقبة أداء العاملين في القطاع الحكومي لعملهم.

وأضاف أن المبادرة الثالثة هي توجيه جهاز الإعلام الرسمي باعتباره ملكا للمواطن وليس ملكا للحكومة إلى عقد ندوات وملتقيات شعبية لاستعراض كل ما يعرض في مجلس الأمة أو في مجلس الوزراء من مشاريع وقرارات تهم المواطنين لمناقشتها ومتابعة تنفيذها.

وذكر ان الدراسة أكدت على أن النطق السامي يشكل خارطة طريق لسلطات الدولة وتوجيهات سامية إلى الشعب للالتفاف حول القيادة السياسية والحذر من "الفتن" ومن التداعيات "الخطيرة" للنزاعات والصراعات الدولية ورأت ان سمو نائب الأمير وولي العهد وضع الجميع أمام مسؤولياتهم للبدء في النهوض بالكويت وتحقيق الإصلاح الشامل في جميع المجالات.

وأشار إلى أن الدراسة أفادت بأن النطق السامي ليس خطابا "تاريخيا" فحسب بل سماه سمو نائب الأمير وولي العهد بأنه "وثيقة العهد الجديد الذي انطلق بالخطاب التاريخي للقيادة السياسية في 22 يونيو الماضي وهو وثيقة العهد الجديد في تحديده للمهام والمسؤوليات للمواطن ولسلطات الدولة".

وذكر ان الدراسة بينت ان "وثيقة العهد الجديد أشارت إلى آليات المحاسبة والمساءلة عن أي تقصير وخلل اذ تبدأ من المواطن لأداء أعضاء السلطتين عبر المراجع الخفي والمبلغ السري في الأجهزة الحكومية إلى جانب رقابة مجلس الأمة على الحكومة وتنتهي بإعلان سموه عن قيامه بمتابعة ومحاسبة الحكومة في شأن تنفيذ برنامج عملها قبل أعضاء مجلس الأمة".

واعتبر الهيفي ان النطق السامي الذي هو وثيقة العهد الجديد يشكل "برنامج عمل حدد مسؤوليات المواطنين وسلطات الدولة في المرحلة المقبلة".

ولفت إلى أن سمو نائب الأمير وولي العهد أعلن بشكل "واضح" أن الجميع شركاء في تحمل المسؤولية وعملية البناء والإصلاح وكل ذلك في إطار احترام الدستور وقوانين الدولة واحترام صلاحيات واختصاصات الأمير الدستورية وعدم الاعتراض عليها أو حتى التشكيك فيها باعتبارها من صميم اطلاقات أعمال السيادة.

وذكر ان مسؤوليات المواطنين كما جاء في النطق السامي هي "المشاركة في متابعة ومراقبة أعضاء مجلس الأمة – الحفاظ على وحدة المجتمع من الفتن والعنصرية والتحديات الخارجية – مواجهة دعاة الفرقة والفتنة صفا واحدا كالبنيان المرصوص".

ولفت إلى تحديد النطق السامي مسؤوليات أعضاء السلطة التشريعية بهدف تمكين النواب من أداء الواجب الوطني والوفاء بالعهود أثناء الحملات الانتخابية فكرر سموه توجيهه السامي للحكومة إلى القيام بدورها "التاريخي غير المسبوق" بعدم التدخل في اختيار رئيس المجلس وأعضاء اللجان.

وأشار إلى التوجيهات السامية لأعضاء مجلس الأمة وهي "عدم تكرار ما حدث من قبل في إضاعة جلسات المجلس – تمكين المجلس من عقد جلساته – الحرص على حضور اجتماعات اللجان – الابتعاد عن المهاترات والمشاجرات والخروج عن أدب الحوار – التركيز على الدور الرقابي مع تفعيل دوره التشريعي – ترتيب أولويات المرحلة القادمة ليكون في صدارتها التنمية الشاملة لا ملفات المتطاولين والمخالفين والخارجين على القانون – إصدار القوانين التي تجسد الوحدة الوطنية وتحقق رغبات المواطنين وتطلعاتهم – عدم المزايدة أو المساومة على القوانين التي تتعلق بمصالح البلاد وأمنها".

وأضاف ان الخطاب السامي حدد مسؤوليات أعضاء السلطة التنفيذية وإطار برنامج عملها عبر (التركيز على العمل الميداني لتلمس احتياجات المواطنين – وضع خطة استراتيجية وصولا إلى الحوكمة الرشيدة – برنامج عمل يحقق الإصلاح – تبني المراجع الخفي والمبلغ السري – تطبيق القانون بكل حزم على المخالفين له) مع متابعة ومحاسبة أعضاء مجلس الأمة للحكومة في تنفيذ البرنامج.

وقال ان النطق السامي حدد مسؤوليات مشتركة لأعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية وهي (احترام الدستور وعدم تدخل سلطة في عمل سلطة أخرى – عدم تخلي سلطة عن أداء واجبها لسلطة أخرى – الاهتمام بالشباب وتأهليهم – الاهتمام بالمتقاعدين – المحاسبة على الإهمال والتقصير والتفريط في مصالح الوطن والمواطنين – البعد عن الصراعات والأهواء والشهوات أو الانشغال بصغائر الأمور والتركيز على ما ينفع البلاد والعباد).

ودعا الدكتور الهيفي لترجمة وثيقة العهد الجديد إلى برنامج عمل لسلطات الدولة باعتباره إرشاد ومتابعة ورسالة موجهة من القيادة السياسية لما سيكون عليه العمل في المرحلة المقبلة.

يذكر أن الدراسة الصادرة عن وزارة الدولة لشؤون مجلس الأمة هي من إعداد رئيس قسم الدراسات السياسية بالوزارة هدى المطيري والإعلامية بقطاع البحوث ونظم المعلومات والباحثة حنان الشعيبي.

للوزارات والجهات الحكومية للسنة المالية 2022-2023

مجلس الأمة يقر الميزانيات.. اليوم

الرشيد: المصروفات المتوقعة تبلغ 23 ملياراً و 65 مليون دينار

يعقد مجلس الأمة جلسة خاصة اليوم الثلاثاء للنظر في عدة مشروعات قوانين للجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية مدرجة على جدول الأعمال أبرزها مشروعات القوانين بربط ميزانيات الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والجهات المستقلة للسنة المالية 2022–2023.

وأدرج على جدول أعمال الجلسة مشروعات القوانين بربط ميزانيات الجهات الحكومية للسنة المالية 2023–2022 أحدها تقرير لجنة الميزانيات البرلمانية بشأن اعتماد تقديرات توجيه "3" النفقات الرأسمالية الباب الثاني "شراء الأصول غير المتداولة الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية" للسنة المالية 2022–2023.

وتضمنت المشروعات المدرجة على جدول أعمال الجلسة تقرير لجنة الميزانيات البرلمانية بشأن اعتماد تقديرات توجيه "2" المصروفات الجارية الباب الأول "تعويضات العاملين" الواردة في مشروع القانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2022–2023.

وشملت تلك المشروعات تقرير لجنة الميزانيات البرلمانية بشأن مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات الملحقة للسنة المالية 2023–2022 وآخر للجنة بشأن مشاريع القوانين بربط ميزانيات الجهات المستقلة للسنة المالية 2023–2022.

وجاء ضمن تلك المشروعات تقرير لجنة الميزانيات البرلمانية بشأن مشروع قانون بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2023–2022.

ومن المقرر أن ينتقل المجلس بعدها إلى مناقشة تقرير لجنة الميزانيات البرلمانية في شأن مشروع قانون بالنقل بين أبواب ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية للسنة المالية 2021–2022 كما أدرج على جدول الأعمال تقرير "الميزانيات" البرلمانية في شأن مشاريع القوانين باعتماد الحسابات الختامية لبعض الجهات المستقلة للسنة المالية 2021–2020.

وكان وزير المالية وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار عبدالوهاب الرشيد أعلن في الثاني من أغسطس الماضي أن مجلس الوزراء قرر تأجيل النظر في مشروعات القوانين بربط ميزانية الوزارات والإدارات الحكومية والجهات الملحقة والجهات المستقلة للسنة المالية 2023–2022 إلى ما بعد انتخابات أعضاء مجلس الأمة على أن يتم إقرارها من قبل مجلس الأمة مع بدء الفصل التشريعي الـ17.

مجلس الأمة يلتئم اليوم لإقرار الميزانيات

وقال الوزير الرشيد في تصريح لـ "كونا" حينها إن قرار مجلس الوزراء جاء بتوجيهات صادرة من سمو الشيخ أحمد نواف رئيس مجلس الوزراء احتراما لحق الأمة في مراقبة وإقرار الميزانية.

وبين أن المصروفات المتوقعة في ميزانية 2022–2023 تبلغ 23.065.000.000 مليار دينار "نحو 75.250.000.000 مليار دولار".

وفي هذا الشأن نصت المادة "109" من اللائحة الداخلية لمجلس الأمة على أن لكل من تقدم باقتراح أو بمشروع قانون أن يسترده ولو كان ذلك أثناء مناقشته فلا يستمر المجلس في نظره إلا إذا طلبت ذلك الحكومة أو أحد الأعضاء ويسري هذا الحكم على اقتراحات العضو الذي تزول عضويته لأي سبب من الأسباب.

ويستمر المجلس في نظر التقارير المقدمة عن مشروعات القوانين التي اقترحتها الحكومة بعد انتهاء الفصل التشريعي الذي قدمت فيه ما لم تر اللجنة سحب التقرير لإعادة النظر فيه فتجاب إلى طلبها دون مناقشة.